

## المصارف تسأل عن مبادرة قطر شراء سندات خزينة سلامة: لا نعلم عنها... ولا عن مجال توظيفها!

**1.65%** نسبة نمو محفظة الودائع من 261.639 مليار ليرة (173.56 مليار دولار) في كانون الثاني 2018. أكثر من شهرين مضيا على انعقاد القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في بيروت، وحتى الآن لم يعرف مصير المبادرة المالية التي أعلنت عنها قطر وتمثلت باعترافها شراء سندات الخزينة اللبنانية بقيمة 500 مليون دولار، وهي حينها عن اعتماد إصدار خاص تكتتب فيه قطر خارج السندات القائمة. هذا الامر حدا بجمعية مصارف لبنان على سؤال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في اللقاء الشهري معه عن هذه المساعدة. وجاء الرد صادما، إذ ابلغ الحاكم المجتمعين "أن مصرف لبنان لم يعلم حتى الآن عن المساعدة القطرية ولا مجال توظيفها". وما كشفه حاكم مصرف لبنان استرعن انتهاء مصادر مصرافية تغوفت من أن "تبقي هذه المبادرة حبراً على ورق، في حال عدم متابعتها مع الجانب القطري". ويعينا عن المساعدة القطرية، كان واضحا من خلال ما رشح عن اللقاء أن التطورات المالية في البلاد كانت مبعث قلق لدى المجتمعين، خصوصاً أن الحاكم أعلم المشاركي أن "الأرقام ومعطيات أول شهرين من السنة لم تكن إيجابية مع استمرار العجز الداخلي، (عجز المالية العامة)، والخارجي حيث سجلت المدفوعات الخارجية عجزاً في نهاية شهر شباط، وإن يكن أقل من شهر كانون الثاني. ولكن في المقابل، طمأن سلامة الى أن الأوضاع النقدية هادئة بعكس ما تشهده سوق الأوروبوندز التي تتأثر بعدم اتخاذ الحكومة الإصلاحات التي تعهدت بها في مؤتمر "سيدر"، مجدداً في هذا السياق تأكيده "استمرار مصرف لبنان في سياسة استقرار سوق القطع، وكذلك في الآليات التي يعتمدتها مصرف لبنان بالنسبة الى السوق النقبية والفوائد، في انتظار أن يعود النمو وينتشر الاقتصاد". وفي الموازاة، لاحظ الحاكم أن "التراجع في التسليفات استمر خلال أول شهرين من العام 2019"، أملاً أن تعود المصارف إلى التسليف مع تحسن الأوضاع السياسية وانطلاق عمل الحكومة. ومعلوم أن تسليفات المصارف اللبنانية الى القطاع الخاص (المقيمين وغير المقيمين) تراجعت بنسبة 2.10% (ما يوازي 1.877 مليار ليرة) خلال شهر كانون الثاني 2019 الى 87.647 مليار ليرة (14.58 مليار دولار)، في مقابل 89.524 مليار ليرة (39.59 مليار دولار) في كانون الاول 2018. كذلك انكمشت التسليفات بنسبة 1.48% على صعيد سنوي، ليصل بذلك معدل التسليفات من ودائع الزبائن الى 32.95%， مقابل 33.26% في نهاية العام المنصرم و34.00% في كانون الثاني 2018. وسألت المصارف الحاكم عن الإصدار الجديد للأوروبوندز، فأكّد أنه سيناقش مع وزير المال على حسن خليل هذا الموضوع. وفي موضوع الإقراض السككي، شدد على أن المبالغ الموفّرة من مصرف لبنان ومصرف الإسكان ومن بعض المصارف "باتت كافية لملاءقة الطلب الإضافي، بالرغم من ارتفاع كلفة الفوائد". ويأتي هذا التأكيد ليضع حداً للبلبلة التي أعققت التعميم الأخير الذي أصدره مصرف لبنان، والرامي إلى دعم الفروض السكنية، والذي كان موضع اعتراف من بعض المصارف التجارية على بعض بنوده مثل تحديد الفائدة بـ5.5%， وأشتراط المركزي أن يقوم المصرف بمنح هذه القروض بمقدار المبالغ المودعة باسمه بالليرة اللبنانية في حساب دائم لدى مصرف لبنان، والناتجة من عملية بيع دولار اميركي يقوم بها مصرف لبنان لهذه الغاية. وكان الحاكم أكد في لقاء سابق مع المصارف أن المجلس المركزي "وافق على مشروع القروض السكنية والقروض الإنتاجية، وستحظى القروض السكنية بجزمة قدرها 200 مليون دولار (حد أعلى 450 مليون ليرة للقرض السككي الواحد)، والقروض الإنتاجية بجزمة قدرها 500 مليون دولار. وفيما كشف أنه تم توسيع القروض للمغتربين بحد أقصى قدره 600 مليون دولار، أشار إلى أن الفوائد ستكون بنسبة 5.9%， موضحاً أن مصرف لبنان سيدعم فارق معدلات الفوائد." أما بالنسبة إلى الطلب التجاري على العملات، فأكّد سلامة أنه "متروك للسوق ولعلاقة المصرف مع التجار المستوردين، علمًا أنهم يبيّعون بالليرة اللبنانية في السوق ويستوردون بالعملات". إلى ذلك، تبيّن من خلال النقاش أن المصارف تتعامل بمرونة مع الزبائن المتعرّفين بسبب صعوبة الأوضاع، قبل الذهاب إلى المحاكم. ويبدو واضحاً استفحال هذه الأزمة من خلال ارتفاع حصة الشيكات المرتجعة من إجمالي عدد الشيكات المتناقضة إلى 2.79% خلال شهر كانون الثاني 2019، في مقابل 2.16% في كانون الثاني 2018. كذلك بالنسبة إلى قيمة الشيكات المرتجعة، إذ ارتفعت إلى 2.67% من إجمالي الشيكات المتناقضة مقارنة مع 2.21% في شهر كانون الثاني 2018. أمام هذا الواقع، خلص المجتمعون إلى التأكيد أن "التأزيم السياسي المستمر يؤثّر على حركة التسليف وكذلك على حركة الودائع وميزان المدفوعات ومناخ الأعمال حيث المشاريع والاستثمارات متوقفة عملياً".